المحاضرة الخامسة

النظام الاقتصادي الرأسمالي

تهتم هذه المحاضرة بتحليل وفهم مدلول الرأسمالية، من خلال عرض أهم الخصائص والركائز التي يقوم عليها النظام الرأسمالي لفهم طبيعة عمله، إلى جانب التطرق لأهم المراحل التاريخية لتطوره.

أولا: أسس النظام الرأسمالي وثوابته

فيما يلي عرض تعريفات عديدة لمفكرين واقتصاديين اهتموا بدراسة وتحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى جانب عرض أهم الخصائص والركائز التي يقوم عليها لمحاولة فهم طبيعة عمل هذا النظام.

1- مدلول الرأسمالية، إن أصل مصطلح الرأسمالية (Capitalism) مأخوذ من اللفظة اللاتينية (caput) ومعناها الرأس للدلالة على الأموال ومخازن البضائع وكذا المال الذي يحمل الفوائد. أما لفظة الرأسمالي فقد درج استعمالها منتصف القرن السابع عشر، لتدل على كون المرء رأسماليا (Capitalist). والرأسمالي هو الذي يستعمل مبلغا معينا من المال—سواء كان ماله الخاص أو قرض—كرأس مال لاستثماره في مشروع، عادة من خلال إنتاج أو تصنيع شيء ما بغرض تحقيق الربح. وهناك من يرى أنه إذا انتشر هذا السلوك الرأسمالي على نحو موسع وبشكل كاف في مجتمع ما، يتم استخدام مصطلح الرأسمالية للدلالة على نظام اجتماعي منظم ومتكامل رأسماليا. واصطلاح "الرأسمالية" كنظام أطلقه لأول مرة المفكر الاقتصادي الألماني[*] (Werner Sombart) واستخدمه بشكل خاص خصوم هذا النظام من أنصار الاشتراكية لوصف الواقع الذي ينتقدونه.

وفي الحقيقة، لا يوجد تعريف واحد وموحد للرأسمالية كنظام اقتصادي، بل هناك تعاريف متعددة تختلف باختلاف الأيديولوجية لصاحب التعريف، بعضها يصدر عن انحياز أو موقف متخذ سلفا، وبعضها موضوعي. لعل أهمها مايلي:

تعريف :(Werner Sombart) "إن الرأسمالية تتركز في أن جمع رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح هي الباعث المسيطر للنشاط الاقتصادي".

أما (Karl Marx)[**] عرف الرأسمالية انطلاقا من أسلوب الإنتاج، ولم يشر إلى أسلوب الإنتاج باعتباره مجرد مسألة فنية، ولكنه أشار إلى الطريقة التي تمتلك بها وسائل الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الناس من خلال صلتهم بعملية الإنتاج. وعليه لم تكن الرأسمالية من وجهة نظره نظاما للإنتاج من أجل السوق- نظام لإنتاج السلعة- ولكنها "نظام أصبحت قوة العمل في ظله سلعة تشترى وتباع في السوق كأي عنصر آخر من عناصر المبادلة. وهذا يشترط تركز ملكية وسائل الإنتاج في أيدي طبقة محدودة من المجتمع، وظهور طبقة من المعدومين مصدرها الوحيد لكسب عيشها هو بيع قوة العمل".

---

[*] **Werner Sombart** (1863-1941):مفكر اقتصادي ألماني وأحد أبرز الباحثين في العلوم الاجتماعية الأوروبية في الربع الأول من القرن العشرين. كان عمله الرئيسي "الرأسمالية الحديثة" عام 1902.

[**] **karl Marx** (1818-1883): فيلسوف ألماني وعالم في الاقتصاد السياسي، ومؤسس الاشتراكية العلمية .

ومن المفكرين الذين أتوا من صلب الثقافة الاقتصادية الليبرالية:(Adam Smith)* وكتابه الشهير **"ثروة الأمم"** الذي اعتبر بداية التأسيس للنظام الرأسمالي، حيث عرض فيه أطروحاته المتعلقة بالحرية واليد الخفية التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، كما أوضح فيه أن إتباع نظام السوق الحرة وإتاحة الحرية الكاملة للأفراد في تعاملاتهم الاقتصادية كفيل بتحقيق النمو والرفاه الاقتصادي.

أما (Milton Friedman)§، فيرى أن النظام الرأسمالي يقتضي ضرورة ترك النشاط الاقتصادي بصورة كلية لقوى العرض والطلب في السوق الحرة. كما أكد على أن دور الدولة هو إقامة العقود وحماية الحدود وكل شيء آخر يمكن أن يؤدي إلى ربح- حتى المدارس والرعاية الصحية- يجب تركه بالكامل للسوق.

ومن مفكري الاقتصاد الإسلامي: يرى المفكر (تقي الدين النبهاني)* أن الاقتصاد في النظام الرأسمالي هو الذي يبحث في حاجات الإنسان ووسائل إشباعها، ولا يبحث إلا في الناحية المادية من حياة الإنسان. أي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يعترف بوجود الحاجات المعنوية والإنسان في هذا النظام مادي بحت مجرد من الميول الروحية والأفكار الأخلاقية والغايات المعنوية، همه الوحيد المادة..

ولتقديم تعريف موضوعي-بعيد عن التفسيرات الأيديولوجية-للنظام الاقتصادي الرأسمالي، سيتم فيما يلي التطرق لأهم الركائز التي يقوم عليها هذا النظام.

2- خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي وأسسه، يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بمجموعة من الخصائص، ويقوم على ركائز رئيسية يتألف منها كيانه الخاص الذي يميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، يمكن استعراضها فيما يلي:

2-1- خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي: من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أ- سيادة النظرة العلمية للأمور بعيدا عن النظرة الدينية: تنظر الرأسمالية للإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد.

ب- فكرة القانون الطبيعي: يقوم النظام الرأسمالي على فكرتين أساسيتين هما:

- أن الحياة الاقتصادية تسير وفقا لقوى طبيعية محددة، و الواجب هنا هو العمل على استكشاف قوانينها العامة وقواعدها الأساسية التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر والأحداث الاقتصادية.

- أن تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان تحقيق الرخاء الاقتصادي، إذا عملت في جو حر وأتيح لجميع الأفراد التمتع بالحريات: التملك، الاستغلال، الاستهلاك. وأي تقييد لتلك الحريات أو تدخل للدولة في الشؤون الاقتصادية، يعني الوقوف في وجه الطبيعة وقوانينها التي كفلت للإنسانية رخاءها وحل جميع مشاكلها.

---

* **Adam Smith** (1723-1790): فيلسوف واقتصادي ليبرالي، يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر عام **1776**. وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس "المدرسة الكلاسيكية" في الاقتصاد.

§ **Milton Friedman** (1912-2006): اقتصادي أمريكي ومؤسس مدرسة شيكاغو(المدرسة النقدية)، حائز على جائزة نوبل عام 1976 لعمله على "تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ومظاهر تعقيد سياسات الاستقرار". وهو مدافع قوي عن الليبرالية وأحد أكثر الاقتصاديين تأثيرا في القرن العشرين.

* **تقي الدين النبهاني** (1914-1977): فلسطيني، تحصل على الشهادة العالمية في الشريعة من الأزهر عام 1932، من أشهر مؤلفاته النظام الاقتصادي في الإسلام.

ويقول (Adam Smith) "لو أزيلت النظم كافة، سواء ما تعلق منها بالإيثار أو الضبط، فإن نظام الحرية الطبيعية الواضح البسيط يثبت وجوده بمحض إرادته". ويرى أن الشؤون الاقتصادية شأنها شأن عامة الأشياء الطبيعية الموجودة في الكون المحكومة بقوانين طبيعية، فكذلك الاقتصاد محكوم بقوانين اقتصادية طبيعية، ويجب أن تترك هذه القوانين لتعمل ذاتيا دون تدخل يعيقها، فعملها الذاتي كفيل بأن يحقق أفضل النتائج.

ج– الفردية والأنانية (المصلحة الذاتية): يعتبر الفرد في نظر الفكر الرأسمالي الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم والأحكام، وهو رشيد ومنطقي وعقلاني في اتخاذ قراراته، أناني يسعى لتحقيق نفعه الخاص، ومع ذلك فإنه في نفس الوقت يحقق مصلحة المجتمع. ولعل أشهر عبارة وردت في هذا الخصوص "اليد الخفية" لصاحبها (Adam Smith) في كتابه "ثروة الأمم" عندما قال:" ليس بفضل كرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز أن نجد عشاءنا، وإنما يتحقق ذلك نتيجة سعيهم لمصالحهم الشخصية، فنحن في هذا لا نشير إلى إنسانيتهم بقدر ما نحرك أنانيتهم... فهؤلاء المنتجون وهم يسعون إلى تحقيق الأرباح فإنهم يشبعون حاجة المستهلكين، وكأنهم مدفوعين بيد خفية لتحقيق المصلحة العامة". ويقول أيضا: "إن الفرد بسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة فهو غالبا ما يحقق مصالح الجماعة بشكل أكثر فعالية مما يمكن تحقيقه عندما يعمل باسم المصلحة العامة. فأنا لم أصادف خيرا من وراء هؤلاء الذين يعلنون العمل من أجل المصلحة العامة".

2–2 أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي: يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الأسس التالية:

أ– الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يعطي النظام الرأسمالي الحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج على اختلاف أنواعها ودون أيه حدود تذكر. هذه الملكية الخاصة تخوِّل لصاحبها حرية الاستعمال والاستغلال والتصرف بالطريقة التي تدر عليه أكبر عائد ممكن. فالأساس القانوني للنظام الرأسمالي يتمثل في قدسية حق التملك الخاص وحرية العلاقات التعاقدية ويتعين على الدولة حماية هذه القدسية وفرضها.

ب– حافز الربح: الهدف الأساسي والمباشر لمن يتخذ قرار الإنتاج في النظام الرأسمالي هو تحقيق الحد الأقصى من الربح. والـمُنتِج (الرأسمالي) في سعيه لتحقيق أقصى ربح – حسب منظري الرأسمالية – فإنه يحاول أن يقلل تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد. كما أن دافع الربح هو الذي ينمي روح المخاطرة لديه، ويحفزه على تبني الابتكارات والتحسينات والتطوير المستمر في أساليب الإنتاج.

ج– الحرية الاقتصادية المطلقة: المقصود بها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووفقا لهذه الركيزة الأفراد لهم الحرية الكاملة في طرق استثمارهم للأموال، وفي إنتاجهم للسلع والخدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترون على أساسها الآلات أو الموارد أو العمل. وبحسب سميث فإن المنتج(الرأسمالي) أعرف وأدرى بالاستخدام الأمثل لرأس المال الذي يمتلكه، ويرى أن تدخل الدولة في القرارات الاقتصادية للأفراد بدافع توجيه رؤوس الأموال إلى أفضل الفروع الإنتاجية أو أكثرها نفعا ليس له أي مبرر ومن شأنه أن يؤدي إلى ضرر كبير. ويدعم دفاعه عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة قائلا: "إن الدولة بحكم انتفاء المصلحة الشخصية تتصف بالإسراف والتبذير على عكس الأفراد، فالدولة إن كانت مخلصة في تدعيم الاقتصاد الوطني فما عليها إلا أن تحد من إسرافها وتبذيرها وتقتصد في نفقاتها تاركة للأفراد

إدارة نشاطهم الاقتصادي بما يتفق ومصالحهم الخاصة التي لابد أن تؤدي في النهاية في إطار مجتمع قائم على الحرية والمنافسة لما فيه خير المجتمع ورفاهيته"

كما أن مبدأ حرية الإنتاج يقابله مبدأ حرية الاستهلاك، بمعنى أن لكل فرد الحرية في التصرف في دخله وأمواله كما يشاء على حاجاته ورغباته. وعلى هذا الأساس تقوم الرأسمالية على ثلاث حريات: حرية التملك الاستغلال، الاستهلاك.

د- المنافسة: تنبع من قاعدة الحرية، فطالما يتمتع الأفراد بهذه الحرية في الميدان الاقتصادي فإنهم يتنافسون فيما بينهم من أجل تحقيق الكسب المادي بدافع من المصلحة الذاتية، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج وتحسينه واستخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة، والسعي دائما إلى ابتكار أفضل أساليب الإنتاج وكسب الأسواق من أجل تصريف المنتجات وتحقيق أكبر أرباح ممكنة. والمستهلكون يتنافسون فيما بينهم للفوز بالسلع التي يحتاجون إليها. هذه المنافسة القائمة على عرض عدد كبير من المنتجين لسلعهم دون قيود أو شروط وطلب عدد كبير من المستهلكين للسلع دون قيود، هي الأساس الأول للسوق الحرة.

هـ – آلية السوق: السوق أو جهاز الثمن هو المنظم التلقائي لسلوك الأفراد كمنتجين ومستهلكين، دون الحاجة إلى تدخل الدولة، وهو الأداة التي تحقق التوازن بين العرض والطلب. فتتحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع والمشتري، ولا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا.

إذا هذه الخصائص و الركائز هي التي تحدد المعالم الأساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي يمكن من خلالها تعريفه:

النظام الرأسمالي هو نظام اجتماعي و اقتصادي ينظر للفرد في ظله على أنه كائن مادي يسعى إلى تحقيق مصالحه المادية بعيدا عن ميوله وحاجاته الروحية، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجميع الأصول بأنواعها المختلفة دون قيد أو شرط، ويتبنى الحرية الاقتصادية، فالأفراد لهم الحرية المطلقة في طرق استثمار رؤوس أموالهم وفي إدارة نشاطهم الاقتصادي بما يتوافق ومصالحهم الخاصة ويعظم أرباحهم، مما يضمن المنافسة التي تعتبر الأساس الأول والشرط الضروري لقيام السوق الحرة كمنظم تلقائي لسلوك الأفراد دون تدخل الدولة.

ثانيا: المراحل التاريخية لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي

تتفق كل الآراء أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مر بحسب المنهج التاريخي بعدة مراحل تطورت خلالها وسائل الإنتاج والعلاقات بينها، وسيتم في هذه الدراسة التطرق لأهم المراحل التاريخية لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، وبطبيعة الحال فإن مثل هذا التعرض لا يمكن أن يكون تفصيليا، وإنما الغرض منه هو إلقاء نظرة على الخطوط الرئيسية لأهم المراحل والتطورات التي عرفها النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- المرحلة الممتدة من أواخر القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر، وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، حيث يرجع معظم كتاب التاريخ الاقتصادي **نشأة الرأسمالية إلى ما بعد العصور الوسطى (أي بداية العصور الحديثة بنهاية القرن الخامس عشر)**. وقد ظهرت في انجلترا وبدأت تحديدا في الإنتاج الزراعي أي في نمط العلاقة بين

ملاك الأرض ومستأجريها وزارعيها. ففي النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في أوروبا خلال العصور الوسطى كانت الثروة مرتبطة بالهيمنة على الأرض الزراعية لا بملكية المال، والإنتاج ليس للسوق وإنما للاستهلاك من قبل المنتج (الفلاح القن) ومالك الأرض الذي يستخلص الفائض من المنتجات الزراعية ويستولي عليه بقوة سلطانه كصاحب للأرض. وفي أواخر القرن الخامس عشر بدأت علاقات السوق تحل محل العلاقات الإقطاعية وأصبح اللوردات هم أصحاب الأرض الزراعية ويعيشون على ريعها الذي يدفعه الفلاحون المستأجرون للأرض والذين يتنافسون في السوق على إيجارها، وزادت العمالة المأجورة لاستغلال الأرض وتحولت الأراضي إلى ممتلكات خاصة تباع وتشترى. وأدت المنافسة بين المزارعين إلى الابتكار والإبداع للحصول على محاصيل أكبر وأجود. وهكذا أصبحت الزراعة السوقية أو المنضوية ضمن آليات السوق البداية التي مهدت لظهور الرأسمالية.

وبذلك تراكم رأس المال بصورة تدريجية في أيدي التجار الذين يشترون المنتجات الزراعية من المزارعين ويبيعونها في الأسواق. وازداد نفوذهم واشتدت سطوتهم، فشرعوا من ثمّ في دعم الاكتشافات العلمية التي كانت ضرورية لبناء السفن المتطورة وآلة الحرب المدمرة وذلك للحصول على مزيد من الثروة والسلطة.

كما تميزت هذه المرحلة **بالاكتشافات الجغرافية**، التي بدأت قبيل انتهاء القرن الخامس عشر، حيث تمكن الأوروبيون من الوصول إلى الهند والعالم الجديد، حيث تم اكتشاف العالم الأمريكي عام 1492 وكذلك الطريق البحري إلى الهند عام 1498 مما أدى إلى نمو التجارة وثراء المشتغلين بها.

وقد كان **نشوء الدول الأوروبية الحديثة** أحد أسباب نمو الرأسمالية وتطورها، فقد تمت الوحدة الفرنسية في الفترة الممتدة بين (1485-1483)؛ وفي بريطانيا خلال الفترة(1485-1509)؛ أما في إسبانيا قامت سلطة الملوك الكاثوليك في عام 1469؛ وقد أدى ذلك إلى اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين والتغلب على سيطرة الكنيسة على جميع شؤون الحياة، واستطاعت عزلها خارج نظام الحكم. ولكن هذه الدول احتاجت لمؤسسات لتسيير شؤون الدولة كما احتاجت إلى جيوش لحمايتها والدفاع عن أراضيها، فكانت بحاجة إلى أموال كبيرة لتجسيد هذه المهمة. فتكاتفت مع التجار الذين وفروا لها الأموال، وكانت هي-الدولة الحديثة- أداة قوية لحماية مصالحهم وتنميتها.

كما كانت **النهضة الفكرية والعلمية والإصلاح الديني في أوروبا** من أهم الأحداث التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي وساهمت في نمو الرأسمالية، حيث أصبحت العلوم تدرس بعقل متحرر من الدين وقيود الكنيسة، وكانت هذه الاستقلالية من الأسباب الرئيسية التي شجعت العلم على التطور بهدف تحقيق طموحات التوسع التجاري عبر تطوير تكنولوجيا السفن والإبحار، فضلا عن تطوير وسائل الملاحة وتكنولوجيا الإنتاج المختلفة، ومما لاشك فيه أن ذلك كله ساهم في ازدهار الأعمال الحرفية والصناعات اليدوية وحركة رأس المال والتجارة.

2- المرحلة من منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر (الرأسمالية التجارية): لقد ساهمت التطورات السابقة (نشوء الدول الحديثة، وانهيار النظام الإقطاعي، النهضة الأوروبية والكشوف الجغرافية) في بروز وتعزيز الرأسمالية التجارية في الحياة الاقتصادية الأوروبية وانتشارها نتيجة الدور الحاكم الذي لعبته التجارة، والتجار الذين كان لهم دورا فاعلا في تشجيع وتبني الاكتشافات الجغرافية وتراكم رأس المال التجاري نتيجة تجارتهم بالسلع الثمينة مع شعوب

البحر المتوسط في الهند والصين. وهكذا سيطر رأس المال التجاري على أسواق العالم وتزايدت المبادلات التجارية في هذه المرحلة بهدف توفير المعادن النفيسة، فقد ساد الاعتقاد طوال هذه الفترة بأن ثروة البلاد تقاس بحجم ما تراكم في خزينتها من ذهب وفضة، وأن هذه الثروة هي الدعامة الأساسية ورمز قوة الدولة وتقدمها، لذلك ومن أجل زيادة حجم الثروة في كل بلد عملت الحكومات على تحقيق فائض تجاري وتحصل على قيمة هذا الفائض بالذهب والفضة من البلدان المدينة في الخارج. غير أنه إذا كان ذلك هو المبدأ العام الذي وجه سياسات البلدان في تلك الفترة فإن كل بلد طبق سياسة مختلفة عما طبقته البلدان الأخرى في سبيل تحقيق هذا المبدأ العام. ويمكن تمييز **ثلاث اتجاهات في تطبيق السياسات التجارية** ارتبطت بكل من اسبانيا والبرتغال، فرنسا ، وانجلترا. فقد كان البرتغاليون والاسبان من أوائل البلدان الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لوجود مستعمرات لهما في أمريكا الجنوبية وقد عرفت هذه السياسة بالسياسة المعدنية لأنها تقوم على مبدأ الحصول على الذهب والفضة بطريق مباشر من خلال استغلال مناجم الذهب والفضة الموجودة في مستعمراتها في العالم الجديد. أما فرنسا فانتهجت السياسة الصناعية، حيث اتجهت لزيادة الصادرات على الواردات على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليس من المحاصيل الزراعية . في حين انتهجت انجلترا السياسة التجارية التي اعتمدت على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة عن طريق تصدير السلع المحلية إلى الخارج وتقديم الخدمات التجارية لباقي بلدان العالم مقابل الحصول على الذهب والفضة.

لقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة أن تكدس أرباحا ضخمة مكنت من تحقيق موازين تجارية مواتية(ذات فائض) للدول الأوروبية. وقد كانت تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار أحد المصادر الهامة للتراكم المبدئي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية، حيث كان التجار الأغنياء الذين تراكمت لديهم رؤوس أموال ضخمة يبحثون عن مشروعات صناعية استثمارية جديدة من أجل تحقيق مزيد من الثروة بتصدير هذه المشروعات. وأدت التطورات العلمية والاختراعات الفنية إلى خروج الآلة التي تعمل بالبخار إلى الوجود، مما أدى إلى تحقق المشروعات الصناعية التي كان أصحاب رؤوس الأموال يبحثون عنها كمجالات جديدة للاستثمار.

3– المرحلة الممتدة من النصف الأخير من القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر(الرأسمالية الصناعية):

تعرف هذه المرحلة بالرأسمالية الصناعية، حيث تطور الإنتاج الصناعي ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، **فترة إعلان الثورة الصناعية الأولى** – يرى المؤرخون أن الثورة الصناعية الأولى بدأت رسميا في انجلترا عام 1760 عندما أُخْتُرِع المحرك البخاري – وهي تعني "الانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية عن طريق تحولات كيفية في فنون الإنتاج وطرق تنظيمه بالانتقال إلى نظام المصانع القائم على التقسيم الفني للعمل" مما أدى إلى بلورة علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، أين يتركز الإنتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال، وتجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالإنتاج. وأدى نظام المصانع إلى زيادة نفوذ أصحاب رؤوس الأموال وسيطرتهم على معظم عوامل الإنتاج. كما أدى هذا التحول إلى خلق طبقة جديدة وهي طبقة المديرين لإدارة المشروعات فبدأت المشاريع في التوسع من أجل زيادة الأرباح.

وقد انعكست الثورة الصناعية على المواصلات فأصبحت القطارات بفضل المحرك البخاري (الذي يعمل بالفحم) وسيلة النقل الرئيسية. وفي عام 1778 دشنت أول سفينة تعمل بالبخار وبمرور السنوات حلت السفن التي تسير بالمحركات البخارية محل السفن الشراعية، وتوالت عمليات تطويرها حتى اصبحت أداة تجارية في أيدي الدول الكبرى ما أتاح الاتصال بأبعد المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة. وبصفة عامة كانت انعكاسات الثورة الصناعية على الاقتصاد كبيرة جدا فقد أدت إلى ميكنة الزراعة والصناعة ورفع الانتاجية فيهما.

كما شهدت هذه المرحلة أيضا **بداية تنظيم الاقتصاد العالمي لأول مرة في التاريخ**، حيث كان المبدأ الأساسي هو التقسيم الدولي للعمل بين مجموعة صغيرة من البلدان الرأسمالية الصناعية في جانب، والبلدان الأخرى (المستعمرات في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية) والتي كانت تعيش في مرحلة سابقة عن الرأسمالية في جانب آخر، فأصبحت مصدرا للمواد الخام التي تحتاجها المجموعة الأولى في صناعاتها، وسوقا للمنتجات الصناعية التي لا تستطيع إنتاجها بنفسها. كما غلب على هذه المرحلة **مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة على الفكر الاقتصادي**، بحيث كان تدخل الدولة محدودا في المجالات الاقتصادية. فالدولة بشكل عام دولة حارسة تؤمن الدفاع الأمن والعدالة، والسوق هو الذي يقوم بالدور الاقتصادي الرئيسي.

4- المرحلة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر إلى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين (الرأسمالية المالية): أخذت الرأسمالية المالية في الظهور في بداية هذه المرحلة- نهاية القرن التاسع عشر-، حيث تزايد نشاط البنوك وتقديمها للائتمان الكبير لكبار الرأسماليين الصناعيين، وهكذا نشأت الصلة الوثيقة بين البنوك والصناعة، وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي **اندماج الرأس مال الصناعي مع رأس المال المصرفي ليشكلا ما يسمى رأس المال المالي.** وجرى التحول من سيطرة رأس المال بوجه عام إلى سيطرة رأس المال المالي، أي رأس المال الموجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدمه رجال الصناعة. وهكذا كان رأس المال المالي المتركز بأيدي فئة قليلة يحصل على أرباحه من تأسيس المشروعات الإنتاجية وإقراض رجال الصناعة. ولكنه فيما بعد أخذ يكتسب طابعا ريعيا حيث صارت الرأسمالية المالية تحصل على أرباحها من توظيف رأس المال، أي تحصل على الأرباح من الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية لا على ربح المشروعات الإنتاجية.

ومع بداية هذه المرحلة أخذت الرأسمالية **تنتقل من أوضاع المنافسة إلى أوضاع الاحتكار** حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة. فمن أجل تعظيم الربح على المدى الطويل ومواجهة تقلبات السوق و التعامل مع المنافسة، كانت الوسيلة الرئيسية أمام أصحاب الصناعات والأعمال التكتل إما بشراء مصنع منافس أو التوحد والاندماج. وقد تمت تلك العمليات بقوة في البلدان الرأسمالية وعلى رأسها بريطانيا بدءا من أواخر القرن التاسع عشر منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة.

كما شهدت هذه المرحلة بداية **الثورة الصناعية الثانية** – حسب المؤرخين الثورة الصناعية الثانية بدأت رسميا عام 1900 مع اختراع محرك الاحتراق الداخلي- ومما مهد للثورة الصناعية الثانية: اكتشاف النقط وتكريره ليصبح المصدر الأساسي للطاقة، حيث استخدم الغازولين والديزل في تسيير محركات السيارات التي تعمل بمحرك الاحتراق الداخلي؛

اكتشاف توماس أديسون للكهرباء؛ ومن أهم سمات الثورة الصناعية الثانية ظهور السيارات والطائرات والقطارات ذات المحرك ما شكل تغيرا جذريا في مفهوم المواصلات؛ وانتشار استخدام الطاقة الكهربائية في تعزيز الانتاج الضخم وبدأ ذلك مع ابداعات (هنري فورد) الذي ابتكر عام 1908 خط الانتاج الشامل لصناعة السيارات. واستمرت الثورة الصناعية في اختراعاتها تدريجيا فدخل العالم عصر الميكنة بشكل موسع جدا.

كما شهدت بداية هذه المرحلة سباقا محموما بين البلدان الرأسمالية (**تنافس رأس المال البريطاني مع الرأس المال الفرنسي، وبروز الرأس المال الألماني)** للبحث عن مغانم جديدة في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية واقتسامها لكن كان التقسيم غير متكافئ بين هذه القوى مما أشعل الصراع بينها وأدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 والحرب العالمية الثانية 1939. إن هذا الصراع كان من أجل تحقيق الهيمنة الاقتصادية الدولية لأحد رؤوس الأموال(البريطاني، الفرنسي، أو الألماني) للتمكن من الاستفادة القصوى في علاقاته الدولية الاقتصادية والسياسية. ولقد كانت الهيمنة طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى للرأس المال البريطاني . **ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر الرأس مال الأمريكي كرأس المال المهيمن على الاقتصاد الدولي** ليحتل المكانة التي كان يحتلها رأس المال البريطاني. وبدأ رأس المال الأمريكي ينظر إلى عالم تزول منه العوائق ليكون سوقا دولية متسعة، ويكون له فيها حرية الحركة في الاستثمار خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفي التجارة الدولية بين أرجاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

وخلال ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية، عرفت البلدان الرأسمالية الصناعية الكبرى نموا اقتصاديا سريعا وثابتا نسبيا، فأطلق عليه اسم **العصر الذهبي للرأسمالية**. كان سببه الدور التدخلي الذي لعبته الدولة في الاقتصاد في كافة الدول الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدولة دورا فاعلا جدا بما في ذلك الإشراف على علاقات رأس المال–العمل، تنظيم الاقتصاد الكلي عبر السياسة الاقتصادية "الكينزية" ومراقبة القطاع المالي وتحفيز النمو من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية الاقتصادية والتعليم، وتأمين ضمان الدخل للأفراد. مما جعل البعض يطلق عليها "الرأسمالية المقيدة من الدولة"، "رأسمالية الدولة"، "رأسمالية دولة الرفاه"،"رأسمالية الدولة الاحتكارية" وغيرها من التوصيفات.

ولكن الأمر لم يستمر حيث بدأت **نهاية العصر الذهبي للرأسمالية مع بداية** السبعينيات وبدأ طور جديد تميز بالهبوط في معدل نمو الاقتصاد العالمي وتنامي البطالة وارتفاع التضخم **(الركود التضخمي)**، وبنهاية العصر الذهبي للرأسمالية، بدأ الدور الاقتصادي للدولة في التقلص كنتيجة لفشل الكينزية في حل الركود التضخمي الذي طال أمده. ومنذ بداية الثمانينيات، حلت "الليبرالية الجديدة" محل "الكينزية"، لتصبح الموقف السياسي السائد في العالم الرأسمالي. فخفضت نفقات الدولة في الرفاه والتعليم والصحة كما خفضت الضرائب على الشركات الكبرى الرأسمالية، وتم تقليص عدد العاملين في قطاع الخدمات العامة، وتمت خصخصة المشاريع العامة، ورفعت القيود والقواعد المنظمة لإعادة إحياء السوق الحرة التنافسية في كل أنحاء العالم. وقد تم تبني هذه السياسة في عهد الرئيس الأمريكي (Ronald

Reagan)*عام1981 ورئيسة الوزراء البريطانية (Margaret Thatcher)**عام 1980، اللذين عمما هذه الرسالة في بلديهما، وحددا أهدافها الأساسية في: تدمير الاتحاد السوفيتي، فتح أسواق العالم أمام الرأس المال الأمريكي، إنشاء منظمة التجارة العالمية. وكانت خطوتهما الأولى هي رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، ثم تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود والحواجز على حركة رؤوس الأموال.

أثناء الفترة (1989-1991)، تخلى **الاتحاد السوفيتي عن الاشتراكية فجأة وبدأ السعي لإقامة الرأسمالية** بدلا منها. إنّ الزوال المفاجئ للنظام الاشتراكي المنافس جعل النظام الرأسمالي نظاما عالميا من الناحية الجغرافية. وفسر على نطاق واسع على أنه برهان ودليل واضح بأن أي شكل من أشكال تقييد الدولة للاقتصاد مصيره الفشل، وعمق إيمان الليبراليين الجدد بالفعالية الاقتصادية وبعقلانية نظام السوق الحرة التنافسي.

5- مرحلة عولمة الرأسمالية منذ العقد الأخير من القرن العشرين: بعد زوال المعسكر الاشتراكي وانتهاج العديد من الدول الاشتراكية النظام الرأسمالي، برز بشكل واضح مصطلح العولمة كفكر وممارسة.كفكر لدعم السياسات الليبرالية الجديدة مثل رفع القيود عن حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال على المستويين المحلي والخارجي لتحقيق سوق رأسمالية أكثر انفتاحا. وعندما تم تبني هذه السياسات من قبل البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية –سابقا- وغيرها من البلدان النامية، وجرى تطبيقها على أرض الواقع، تحققت العولمة ليس فقط من خلال الانتشار الجغرافي للرأسمالية، بل من خلال الحد الذي اندمجت فيه الأنظمة الرأسمالية في العالم مع بعضها البعض من الناحية الاقتصادية حيث تزايدت الروابط التجارية والمالية بين البلدان بصورة حادة وأصبح العالم مترابطا بشكل معقد.

ومن أهم السمات التي ميزت النظام الرأسمالي في هذه المرحلة وجعلته أكثر عولمة هي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو كما أطلق عليها المؤرخون **الثورة الصناعية الثالثة** التي أحدثتها الحواسيب والرجال الآليين(الروبوتات) والأنترنت في الربع الأخير من القرن العشرين، وقد أسهمت هذه الثورة في إحداث تغيير في جميع مناحي الحياة البشرية وفي مقدمتها الاقتصاد فقد أدى إدخال الحواسيب والروبوتات في مجال التصنيع إلى برمجة الآلة ورقمنتها (عمليات الأتمتة) ما ساهم في زيادة جودة المنتجات؛ ارتفاع الانتاجية نتيجة الابتكارات التكنولوجية المتواصلة دون انقطاع؛ توسع كبير في حجم المستهلكين بفضل انتشار الانترنت. ولعل أهم مايميز هذه الثورة العلمية هو السرعة الكبيرة في التحولات التي تشهدها، فهذه الثورة تتطور بشكل يفوق بمرات عدة التقدم الذي شهدته الثورات السابقة ما جعل البعض يقول أننا نعيش اليوم حلقة جديدة من سلسلة الثورات الصناعية هي **الثورة الصناعية الرابعة*** التي انطلقت من الانجازات الكبيرة التي حققتها الثورة الثالثة خاصة في شبكة الانترنت وطاقة المعالجة الهائلة والقدرة على تخزين المعلومات والامكانات غير

---

* **Ronald Reagan** (1911-2004):شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة في الفترة من(1981 - 1989).

** **Margaret Thatcher** (1925-2013): أول امرأة شغلت منصب رئيسة الوزراء في بريطانيا وكان ذلك خلال الفترة (1979-1990).

* **الثورة الصناعية الرابعة** هي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سويسرا عام 2016، على التحولات والتطورات الكبيرة لتكنولوجيات ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وغيرها.

المحدودة للوصول إلى المعرفة. ومن أهم سمات هذه الثورة التقدم الهائل في مجال الأنترنت والهندسة الوراثية، الذكاء الاصطناعي، أنترنت الأشياء، العملات الافتراضية[†]، ابتكار الطابعات ثلاثية الأبعاد وغيرها...

في ظل هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل دخلت الرأسمالية عصرا جديدا هو عصر المعرفة الذي يقوم على المعلومات والمعرفة كمورد رئيسي لثروة المجتمع، ثروة لا تنضب مادام العقل البشري قادر على الإبداع والابتكار. وهكذا أصبح التنافس العالمي يجري حول العلم والتكنولوجيا والابتكار، فهناك تنافس شديد بين العديد من الدول لتصبح الاقتصاد الأكثر تنافسية في مجال العلم والتكنولوجيا، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار والإنفاق القوي على البحث والتطوير الموجه إلى توليد الابتكارات، حيث تنفق عشر دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين اليابان، ألمانيا، كوريا فرنسا، الهند، روسيا، بريطانيا، البرازيل، 80 بالمائة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير .

ومن السمات الاخرى لهذه المرحلة يمكن ذكر:[‡]

- الانفراد بالقمة القطبية؛
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات؛
- تزايد التكتلات الاقتصادية؛
- تطور العلاقات المالية الدولية؛
- صعود الاقتصاد الرمزي؛
- الأزمات المالية والاقتصادية؛

وهكذا مرت الرأسمالية بمراحل أساسية هي على التوالي: الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية، ثم الرأسمالية المالية وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل تمر الرأسمالية بمرحلة جديدة (عولمة الرأسمالية) يمكن تسميتها أيضا رأسمالية المعرفة حيث أضحت المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ولا يعني هذا أن الرأسمالية تخلت عن القطاع التجاري أو القطاع الصناعي أو المالي ولكنها تعمل على تسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة هذه القطاعات الثلاثة، كما لا تزال الرأسمالية المالية السمة الغالبة للرأسمالية بسبب تزايد الانفصام بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

[†] العملات الافتراضية هي عملات لاوجود فيزيائي لها، يتم تداولها واستخدامها للشراء عبر الانترنت. مثل بتكوين(Bitcoin) تم اطلاق النسخة الأولى من عملة بتكوين في جانفي 2009 و وفي فيفري 2010 بدأ أول تعامل عالمي باستحدام البتكوين، ثم ازداد الاقبال عليها من قبل مواقع الربح والاستثمارو المؤسسات والأفراد.

[‡] سيتم شرح هذه العناصر بالتفصيل في محاضرة العولمة الاقتصادية